التعليم العثماني في بلاد الشام ودوره في الحفاظ على الهوية

الدكتور خالد عبد القادر الجندي

الجامعة اللبنانية

تمهيد:

تأخرّت الدولة العثمانية في إنشاء المدارس والمؤسسات التعليمية في الولايات العربية ومنها بلاد الشام، إلى ما بعد عصر التنظيمات. ومرد ذلك إلى عدّة أسباب (ليس المجال لحصرها). مما سمح للدول الأوروبية للإسراع في إنشاء العديد من المدارس الإرسالية والمسيحية الأهليّة وخصوصاً في بلاد الشام بسبب وجود مزيج ديني متعدد، سمح لهذه الدول من نشر مبادئها في هذه البلاد، فكانت الساحة في بلاد الشام قبل عصر التنظيمات تكاد تكون حكرًا لهذه الدول في غياب المدارس الحكومية العثمانية والمدارس الإسلامية حيث كانت هذه الإرساليات تبث سمومها في عقول الناشئة حقدًا وكرهاً على الدولة العثمانية كونها دولة إسلامية حامية لجميع المسلمين. وبقي الحال كذلك إلى ما بعد عصر التنظيمات وخروج إبراهيم باشا من بلاد الشام، حيث شرعت الدولة العثمانية إلى تأسيس العديد من المدارس الحكومية وأصدرت الكثير من الفرمانات لربط جميع المدارس بها بما فيها مدارس الإرسالية والمسيحية واليهودية، وأصدرت نظام المعارف عام 1286هـ\1869م، وحددت بموجبه نظام شامل لجميع المدارس مما سمح لها بمراقبة هذه المدارس على الأقل مراقبة نظرية!!!

1- المدارس الإرسالية:

يرى معظم الباحثين الذين تناولوا تاريخ التعليم في الدولة العثمانية أن المدارس الإرسالية التي تأسست في أراضي الدولة العثمانية أقيمت لغايات تبشيريّة، وأن المبشرين استفادوا من الحقوق الممنوحة لهم من قبل الدولة العثمانية بعد عصر التنظيمات والاصلاحات، واستخدموا المؤسسات الدينية والخيرية والتعليمية لتحقيق أهدافهم التبشيرية، وأن ما يقيمونه من مؤسسات يصبح بعد مدّة وجيزة أداة بيد المستعمرين.

استغل هؤلاء المبشرون الحقوق الممنوحة لهم، من قبل الدولة العثمانية، من جهة، وتسامحها وعدالتها من جهة أخرى، وخصوصاً بعد إعلان التنظيمات والاصلاحات، فاستخدموا المؤسسات الدينية والخيرية والتعليمية لتحقيق أهدافهم التبشيرية في أراضي الدولة. وكانت الجمعيات التبشيرية تتعامل مع كل مناحي الحياة وتسعى إلى التوغل وإقامة النفوذ فيها. لذلك سعت هذه الجمعيات إلى مد الجسور مع الأهالي المسلمين والمسيحيين في الشرق الأوسط، وإقامة علاقات وديّة معهم. وقد أولى هؤلاء المبشرون التعليم أهميّة كبيرة، ووجدوا فيه خير وسيلة لتحقيق مآربهم، فهو مجال واسع لنشر أفكارهم، وإجراء تبديل ثقافي وديمغرافي في المجتمعات الشرق أوسطية، وكانوا يهدفون من وراء هذا التحويل، إنشاء جيل وزعماء المستقبل فيميل إليهم الجميع ويؤيدونهم. ولهذا أخذوا على عاتقهم تعليم أبناء رجالات الدولة الأقوياء من العائلات النبيلة بغية إعدادهم زعماء مؤثرين في المستقبل. ولم يكن التعليم عند المبشرين مقتصراً على الذكور، بل أعطوا الفتاة أهميّة كبرى في هذا المجال.

وبدأت طلائع التبشير في بلادنا تتوافد على العالم الاسلامي منذ القرن الرابع عشر على شكل موجات من الرهبان والراهبات الدومينيكان والفرنسيسكان، إلى مراكش والجزائر وتونس ومصر وبلاد الشام، بدعوة إفتاح المدارس والمستوصفات والمستشفيات، ثمّ لحق بهم

العازاريون والكبوشيون والكرمليون، وكانت الكاثوليكية أولى الإرساليات في بلاد الشام منذ القرن السادس عشر، ممثلة بـ<<الكبوشيين وراهبات الأرض المقدّسة واليسوعيين>>، مستهدفين جذب أتباع المذاهب المسيحية الأخرى والإسلامية إلى الكاثوليكية، وإيجاد أتباع وكنائس داخل البلاد العربية. [بني المرجة، 1996، 165-166]

كانت الجمعيات التبشيرية تتعامل مع كل مناحي الحياة وتسعى إلى التوغل وإقامة النفوذ فيها. ولهذا السبب لم تتوان من تأسيس العديد من الجمعيات التبشيرية ومد الجسور مع الأهالي المسلمين والمسيحيين في الشرق الأوسط وإقامة علاقات وديّة معهم، وكان قسم من المبشرين الذين وفدوا إلى هذه البلدان لأول مرّة أطباء قاموا بالتجوال في المناطق المختلفة لتقديم خدماتهم الطبيّة إلى الأهالي وإنشاء مستشفيات ومراكز صحيّة وتجهيزها بمراكز تبشيرية. [بيات، 2013، 675]

وفضلاً عن هذا أولى المبشرون أهميّة كبيرة للتعليم، ووجدوا فيه خير وسيلة لتسيير نشاطاتهم الأساسية، فالتعليم مجال رحب وفضاء مفتوح لنشر الأفكار، وإجراء عملية التحويل الثقافي، وبهذا يستهدفون من خلال التعليم إعداد زعماء للمجتمع الإسلامي ليكونوا أصحاب في المسائل المحلّية والعالمية. ووجد المبشرون في الدولة العثمانية مجالاً خصباً لنشاطاتهم، ولم تجد الجمعيات التبشيرية أي صعوبة في تأسيس مدارس تبشيرية في مختلف أرجاء الدولة العثمانية بما فيها الولايات العربية.

وفي الوقت نفسه كانت الإرساليات والمدارس التبشيرية الأجنبية تعمل على إثارة روح العداء تجاه الدولة العثمانية، فخاف السلطان من مغبّة هذا الخطر. ولما كانت بلاد الشام تجمع بين النصراني والمسلم، كانت التفرقة بين الطوائف والملل أسرع إليها من سائر الأقطار. فدخلت التفرقة في ميدان التربية والتعليم عبر الكتب التي كانت توزعها المدارس

الأجنبية وفيها الطعن بالإسلام، وإلقاء الرعب في قلوب طلابها النصارى لتنفيرهم من الدولة العثمانية. [بيهم، 177] ومما ساعد على إيجاد روح العداء في بلاد الشام وخصوصاً لبنان تجاه العثمانيين إنتشار التعليم الغربي، وتغلغل آراء الثورة الفرنسية، وتأسيس المطابع وإصدار الصحف. زيادة على أن المسيحيين كانوا يعدّون أنفسهم مواطنين غرباء في ظل السيادة العثمانية ولم يشعروا بأن الحكومة العثمانية حكومتهم. [زين، 1979م، 46]

ووجد المبشرون في العالم العثماني مجالاً خصباً لنشاطاتهم، ولم تجد الجمعيات التبشيرية التابعة للدوائر الغربية أي صعوبة في تأسيس مدارس تبشيرية في مختلف أرجاء الدولة العثمانية بما فيها الولايات العربية وعلى الأخص في بلاد الشام، واستغلّت عدم وجود أي قانون أو نظام يقيّد عملها بهذا المجال، بل على العكس من ذلك كانت الامتيازات الممنوحة للدول الأجنبية تتيح لها المضي قدما في هذا المجال. وكان بمقدورها تأسيس أي مدرسة وفي أي مكان كان، وبالعدد الذي ترغب بفتحها، وإدارتها حسب رغبتها، وتنظيمها وتسييرها بشكل يتناسب وتوجهاتها. ولهذا إنتشرت المدارس غير الإسلامية والأجنبية في الدولة العثمانية إنتشاراً كبيراً وبسرعة مذهلة، ولم يمر وقت طويل حتّى شهدت أرجاء الدولة العثمانية كافة أعدادً هائلة من هذه المدارس وبمستويات مختلفة، حتى أن بعضها كانت خافية على الدولة العثمانية، إذ نجد أن وزير المعارف زهدي باشا ذكر في تقرير قدّمه إلى السلطان عبد الحميد الثاني في سنة 1894م أنه من غير الممكن تقديم إحصائية دقيقة عن المدارس والمؤسسات التبشيرية في الدولة العثمانية. ومع هذا فقد ذكر أن عدد المدارس البروتستانتية بلغ وحدها 413 مدرسة وذلك في وقت كان عدد مدارس الأقليات في البلاد لا تقل عن 4547 منها 4049 مدرسة غير مرخّصة. [Tozlu, 1999, pp:334-335]

والحقيقة أن الحكومة العثمانية لم يكن بوسعها كبح جماح المدارس الأجنبية وغير الإسلامية التي اعتادت القيام بنشاطها بشكل مستقل دون رقيب بفضل الامتيازات الممنوحة

للدول الأوروبية. ولهذا واصلت المدارس الأجنبية تدريس الكتب الدراسية المقررة في بلدانها وإتباع المناهج الدراسية نفسها. والتي فيها الطعن بالإسلام، وبذر روح التفرقة بين الطوائف، وبثّ الكراهيّة والحقد ضد الدولة العثمانية. ولم تقف عند هذا الحد بل قامت بتشجيع أبناء المسلمين للدخول فيها، وإبداء كل التسهيلات اللازمة لهم، وإشراك الطلاب المسلمين بالطقوس الدينية غير الإسلامية وإجبارهم أحياناً عليها، والحليولة دون تفتيشها من قبل المفتشين الحكومين. [بيات، 2013، 767]

ويستدل من التقارير التي رفعها مسؤولو الدولة واللوائح التي أعدّوها مدى ما كانت تشكّل المدارس الأجنبية من تهديد مباشر لكيان الدولة العثمانية وأمنها، وبخاصّة بعد أن وصل الأمر بالدول الأجنبية القيام بفتح مدارس لها في أماكن لا يوجد فيها طلاب أجانب، وحثّها أبناء المسلمين على الدخول فيها، والإمتناع عن تدريس اللغة العثمانية الرسمية، بغية إعداد جيل يجهلون لغة الدولة الرسمية. ولهذا طالب وزير المعارف زهدي باشا في تقريره اتخاذ بعض الإجراءات اللازمة بشأن المدارس غير الإسلامية وهي:

1- عدم السماح للمدارس الكائنة في البلدات والقرى غير الإسلامية استخدام معلمين أجانب وذلك للحد من فسادهم.
2- عدم فسح المجال للدول الأجنبية فتح مدارس أجنبية في الأماكن التي لا يوجد فيها طلاب أجانب.
3- منع دخول أبناء الرعايا العثمانيين في هذه المدارس.
4- فرض اللغة العثمانية في مدارس الطوائف غير الإسلامية.
5- تكثيف إجراءات التفتيش على مدارس الطوائف غير الإسلامية.
6- زيادة ميزانية المعارف. [Çetin, 1983, 194]

وعلى الرغم من كل ذلك فإن الدول الغربية كثّفت من نشاطاتها في تأسيس المؤسسات التعليمية في الدولة العثمانية بعد صدور فرمان الإصلاحات عام 1857م على وجه التحديد، فقامت بتأسيس مؤسسات دينية وتعليمية وصحيّة مختلفة. وأقامت جمعيات مختلفة أخذت على عاتقها بتأسيس هذه المؤسسات وإدارتها، وتسهيل دخول أبناء رعايا الدولة العثمانية فيها، وتسابقت هذه الدول فيما بينها في تأسيس هذه المؤسسات، وكان يكفيها وجود بضعة عوائل غير إسلامية في قرية من القرى لتأسيس مدرسة أو مدارس لأبنائها، حتى أنها ذهبت إلى تخصيص الموارد اللازمة لإدارتها من ميزانيتها، وطبقاً لما ورد في كتاب رفعه والي بيروت إلى الصدارة العظمى في 5 تشرين الثاني 1894م، فإن إنكلترا وأمريكا وإيطاليا كانوا يقدمون دعماً مالياً كبيراً للمدارس التي أنشاؤها في ولاية بيروت، حتى أن فرنسا كانت تخصص لها سبعين ألف فرنك من ميزانيتها السنوية، ثم تم رفع المبلغ إلى 140 ألف فرنك. [B.O.A:BEO, 579/43404]

وكانت الطوائف المسيحية في بلاد الشام وجبل لبنان، تهيأ لها الاحتكاك بالحضارة الغربية الحديثة قبل المسلمين. وكان ذلك أمرًا طبيعياً ومنطقياً، فبين مسيحيي الغرب ومسيحيي الشرق وحدة حال من الناحية الدينية، وهذا الأمر أدّى بصورة عفوية إلى وجود رابطة اجتماعية وثقافية بين الطرفين، أثمر على المستوى التعليمي مبادرة المسيحيين المحليين إلى محاكاة نظرائهم في الدين، وبخاصة في أسلوب إنشاء المدارس على الطريقة الأوروبية العصرية.

فالتعليم المسيحي كان موجوداً في كل دير وكنيسة. فالمسيحيون لهم الحق في إنشاء مؤسساتهم الخاصّة تحت سلطة رؤسائهم الروحيين تبعاً لنظام الملّة. [سراج الدين، 1951م، 321] وبخاصة الكنيسة المارونية، التي كانت المؤسسة الدينية الوحيدة في الدولة العثمانية التي لم تخضع كليًا لإدارة السلطان. ومنذ أواسط القرن السابع عشر، عمد رجال الدين الموارنة الذين عادوا من المدرسة المارونية في أوروبا، إلى تأسيس عدد من المدارس. ولم تلبث بقية

الطوائف المسيحية أن سارعت إلى إنشاء مدارسها ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر في مختلف بلاد الشام. [قبيسي، 1999، 108–109]

ومجمل القول، إن ساحة التعليم في بلاد الشام وخصوصاً بيروت خلال القرن التاسع عشر لا سيما في نصفه الأول، كانت مسرحاً يكاد يكون موقوفاً على المدارس الأجنبية التي خلا لها الجو لإرساء قواعد الثقافة الغربية قبل أن تتنبه السلطات العثمانية وتبادر إلى التعاون مع أبناء هذه البلاد في إنشاء المدارس الحكومية والأهلية، كي لا يبقى المواطنون المسلمون عيالاً على الإفرنج في هذا الميدان الحساس. وأفضل من قدّم توصيف للدعم الأوروبي للمدارس الإرسالية، ما كتبه الشيخ عبد القادر قباني في جريدة ثمرات الفنون، حيث قال:"إن أوروبا لم تتجشم هذه المشاق، وتعرف تلك المعارف رحمة بالشرق، ولا رأفة بأهل الشام، إنما رغبت أن تجعل لمشروعها السياسي حزباً لها يتغذّى بمحبتها صغيراً، فإذا كبر إنتشر في البلاد، وكان عوناً لها على مساعيها". [جريدة ثمرات الفنون: العدد 203، 3 ذو الحجّة 1295هـ\28 تشرين الثاني 1878م.]

2- التصدّي للإرساليات وتأسيس المدارس العثمانية:

شعر المسلمون في بلاد الشام وخصوصاً في بيروت، لا سيما في القرن التاسع عشر، بخطورة الغزو الأوروبي الثقافي والسياسي والعسكري، الذي بدأ يجتاح بلدانهم، وأمام أطماع الدول الأوروبية، ارتأوا أنّه لا بد من مواجهة الأخطار الفكريّة والسياسية والعسكرية، فبدأوا يشعرون بأهميّة الاعتماد على الذات، والتمويل الذاتي، لمواجهة خطر المشروعات الأوروبية والمحلية الداعية إلى تغريب "تنصير" أبناء المسلمين، مقدمة لتنصير الكثير من المدن الشاميّة، وإيجاد أجيال تدين بالولاء للغرب.

ويصف الفجر الصادق، [الفجر الصادق هو الأعمال المدونة لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية 1295ه\1878م] حال مدارس المسلمين مقارنة مع مدارس الطوائف الأخرى:"لا يخفى على ذي بصيرة من أبناء الوطن أنه منذ مدّة ليست بقصيرة، أخذت الطوائف المختلفة الموجودة (في بيروت) فيها تؤلّف جمعيات خيرية تقوم بمصالحها اللازمة، كافتتاح مدارس للذكور والإناث يتعلمون فيها أنواع العلوم والمعارف واللغات...، واستحضرت لها معلمين بارعين ووجّهت خواطرها في الدرجة الأولى إلى تعليم أولادها لغات الأجانب الذين لهم مع بلادنا الاتصالات التجارية...، فما مضت مدّة على سيرها بهذه الطريقة إلا وقد انتشرت بينها أشعة شموس تلك العلوم والمعارف واللغات، فاهتدى أبناؤها بأنوارها إلى إيجاد المطابع ونشر الجرائد وتطبيب المرضى الفقراء...، ولما كانت تلك الجمعيات طائفية محضة، كذلك كانت أعمالها أيضاً، فلم تتخطَّ دائرة طائفة غيرها. أما الطائفة الإسلامية فإنها كانت غافلة". [الفجر الصادق: الأعمال الكاملة لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت، 1297ه، 4-7]

ويتابع الفجر الصادق بوصف المدارس التي كان يتعلّم فيها أبناء المسلمين:"أما الطائفة الإسلامية فإنها كانت غافلة، مقتصرة من المدارس على بعض زوايا مهجورة مملؤه بالعفونة والرطوبة، مما يضر بصحّة الأولاد، ومن المعلمين المشايخ العميان، ومن الأطباء على أناس من الحلاقين والحجّامين. وبقي أبناء المسلمين من غير مدارس عمومية، مدّة طويلة لأن المسلمين كانوا يرفضون إرسال أبنائهم إلى المدارس الأجنبية، لأن مبادىء تعليمها لا توافق المشرب الإسلامي، كأن يشترط في بعض هذه المدارس على التلاميذ الخضوع لدين المدرسة". [الفجر الصادق: الأعمال الكاملة لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت، 1297ه، 4-7]

وحرصًا من الطائفة الإسلامية على أبنائها من التغريب والتنصير، بادر بعض الأهالي إلى توجيه عدد من الرسائل إلى السلطات العثمانية للمبادرة فوراً إلى تأسيس مدارس إسلامية، للوقوف في وجه الإرساليات والمدارس الأهلية المسيحية: "إلى الجناب الشريف بوزارة المعارف العمومية: بسبب كثرة المؤسسات الأجنبية في بيروت والمدارس المخصصة لغير المسلمين، ويريد الطلبة المسلمون التقدّم لها، ولا يجدون مكاناً لهم، قام السيد صاحب العزة من أصحاب الفضل والعرفان عبد القادر أفندي (قباني) وصاحب الكرم عباس أفندي (الأزهري) بتأسيس المدرسة الرشدية الابتدائية ، وينتظران الحصول على رخصة". [B.O.A:MF.MKT, 302/45]

وهكذا تضافرت الجهود في البدء لإنشاء جمعيات إسلامية تعني بتعليم أطفال المسلمين: "وفي بلاد الشام، كانت بدايات تلك الجمعيات التعليمية: "الجمعيات الخيرية" التي دعا إلى إنشائها والي سورية المصلح "مدحت باشا" سنة 1878م، عندما أراد التوسّع في نشر المكاتب الابتدائية في الولاية، وكان يعيقه عدم توافر المال اللازم. وفي الوقت نفسه كان راغباً في إنشاء مدارس إسلامية محليّة في مواجهة الإرساليات الأجنبية. وبالفعل تشكّلت تلك "الجمعيات الخيرية الإسلامية" في بلاد الشام، وأسهم فيها عدد وفير من علماء دمشق وأعيانها، وجمعت التبرعات لغرض إنشاء تلك المدارس ونجحت في مهمّتها. وفي عام 1878م كان هناك ثماني جمعيات موزعة في دمشق، وبيروت، وطرابلس، واللاذقية، وعكّا، ونابلس، وجنين وصيدا". [أوغلي، 1999، 429-430]

رأت جمعية المقاصد منذ بداية نشاطها، التصدّي للإرساليات الأجنبية، وأنه لا بد من الاهتمام بالفتاة المسلمة، الذي حاولت الإرساليات تغريبها وأعطتها الكثير من الجهد، لذلك انصب نشاط المقاصد الأول حول إنشاء مدارس للفتيات وإعدادهن إعداداً جيداً، حتى يتسنّى لها المشاركة في تكوين جيل مسلم ناضج ومنفتح، فكان الهمّ المقاصدي الأول

العمل على إنشاء مدرسة للبنات المسلمات، ومما جاء من حيثيات القرار قول أحد الأعضاء:"...فأخذنا في أول الأمر لنشر المعارف منها هو تعليم الإناث، إذ هنّ المربيات الأول، وعلى تقدّمهن المعوّل". [محاضر جلسات الهيئة الإدارية لجمعية المقاصد: الأربعاء 7 شعبان 1297هـ]

ويعد توجه جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت نحو تعليم الفتاة المسلمة ثورة بحد ذاتها. فقد لاقت هذه الفكرة اعتراضا من معظم الأهالي، ومقاومة العلماء والمشايخ. لكن الجمعية لم تكترث للمعترضين ولم تعبأ بالمقاومة، فأسست أول مدرسة للبنات في 5 شوال 1295هـ\20 تشرين الأول 1878م. [جريدة ثمرات الفنون: العدد 187، الخميس 6 شوال 1295ه\21 أيلول 1878م]

ومن الأسباب الأخرى التي دعت جمعية المقاصد في بيروت إلى التفكير في افتتاح مدارس للإناث، هو أن الإرساليات الأجنبية قد أنشأت في وقت مبكّر مدارس للإناث، فخوف الجمعية من "تنصير" وتغريب الفتاة المسلمة أدّى إلى فتح مدارس لهن. ومما يذكر لبعثات التبشير البروتستنتي في لبنان أنها كانت أول من فتح مدارس للبنات، حيث أنشأت مدرسة داخلية بإشراف السيدة "فورست" في عام 1847م، واستقبلت بالطبع فتيات من مسلمات بيروت. وفي عام 1851م قدّمت الآنسة "آن وتيليسن" وافتتحت مدرسة للبنات. [بني المرجة، 1996، 167]

وهكذا توالت افتتاح المدارس من قبل جمعية المقاصد في بيروت لتعليم أطفال المسلمين حيث افتتحت ثلاث مدارس للإناث وثلاث مدارس للذكور. [جريدة ثمرات الفنون: العدد 255، 3 ذي الحجة 1296هـ\5 تشرين الثاني 1879م]

بقيت بلاد الشام خالية من المدارس الحكومية العثمانية العصرية، حتى بعد عهد التنظيمات 1840م، وعندما تمّ جلاء الجيوش المصرية عن بلاد الشام، وعادت هذه البلاد إلى السيادة العثمانية أدرك المسؤولون العثمانيون أن الأجانب ومن والاهم من المسيحيين، يكادون يتفردون بالسيطرة على مصادر الثقافة في هذه البلاد، ويهددون بعزل الناشئة الإسلامية عن الحياة الإسلامية والعثمانية، ويبعدونهم عن التجاوب مع سياستها العامة. [الولي، 1993، 209]

وفي الوقت نفسه كانت الإرساليات الأجنبية تعمل على إثارة روح العداء تجاه الدولة، فخاف السلاطين والحكّام العثمانيون من هذا الخطر. ولما كانت بلاد الشام تجمع من كل الملل والطوائف، كانت التفرقة بينها أسرع من سائر الأقطار، فدخلت الانقسامات في ميدان التربية والتعليم، عبر الكتب التي كانت توزعها المدارس الأجنبية وفيها الطعن بالإسلام، وإلقاء الرعب في قلوب طلابها النصارى لتنفيرهم من الدولة العثمانية. [بيهم، 177]

وعلى الرغم من إصدار الدولة العثمانية للعديد من الفرمانات إلى حكّام الولايات ومديريات المعارف، بضرورة التشدد في مراقبة الكتب التي يتم التدريس فيها من قبل الإرساليات والمدارس الأهلية المسيحية. [B.O.A:DH.MKT, 173/47]

لذلك عمدت استنبول إلى تنبيه الولاة الذين كانت ترسلهم إلى بلاد الشام لإيلاء التعليم في المناطق التي كانت تحت إدارتهم، العناية اللازمة، حرصاً على إبقاء الرأي العام العربي، لا سيما المسلم، داخل الإطار الفكري للدولة العثمانية، فاستجاب الولاة لهذا التوجّه الرسمي وأخذت بلاد الشام وخصوصاً بيروت منذ ذلك الحين تحظى بحصّة الأسد من المدارس الحكومية الرسمية، وهذا الاهتمام الذي ظهر في الدولة العثمانية بالنسبة لفتح المدارس في بلاد

الشام وغيرها في الولايات العربية، إنما كان نتيجة الملاحظات المتكررة التي أبداها المسؤولون في تقاريرهم الرسمية، وخصوصاً ما كتبه "مدحت باشا". [قلعجي، 1958، 78-79]

وكتب مدحت باشا بهذا الخصوص رسالة إلى السلطات العثمانية جاء فيها:"... ومع سابق معرفتي بهذه البلاد، فقد وجدتُ الحالة متغيرة عن ذي قبل، فقد صبغت أحوال الولاية (سورية) الاجتماعية والسياسية بصبغة غير صبغتها الأولى، لأن الإنكليز والفرنسيين يبذلون جهودهم منذ زمن طويل لتقوية نفوذهم في هذه البلاد، وقد أوصلوا جبل لبنان إلى حالته الحاضرة، وهم يحاولون إيصال بقية البلاد الشامية إلى ما وصل إليه الجبل. فالأمريكان يريدون إعلان حمايتهم لجبل النصيرية فيفتحون لهم المدارس ويشوّقون الأهالي لقبول الحماية الأمريكية، والألمان يرسلون مهاجريهم إلى سواحل القدس لإسكانهم في القرى المجاورة. والخلاصة كل دولة تريد أن تضع يدها على قطعة من بر الشام، والخلل سائر في البلاد وليس ثمة اسم للعلاج. وجرائد أوروبا تكتب المقالات تلو المقالات مظهرة سوء المغبّة، وقام المستعمرون الذين أنشأوا المدارس في بر الشام طالبين الاشتراك في اقتسام السلب". [قلعجي، 1958، 78-79]

والجدير بالذكر، أنه لما قامت الدولة العثمانية بافتتاح المدارس في المناطق الإسلامية لتعميم العلم في أوساط المسلمين، أظهر النصارى المحليون امتعاضهم لما سمّوه محاباة الدولة لأبناء دينها، ولما نقلوا احتجاجهم إلى مدحت باشا لعدم افتتاح المدارس في مناطقهم، أجابهم – مدحت باشا – بأن النصارى يلاقون من أبناء ملّتهم الأجانب الرعاية الكافية في هذا الميدان، أمّا المسلمون فليس لهم من يهتم بهم سوى الدولة، وأياً ما كان، فإن تعليم المسلمين يخدم جميع الرعايا العثمانيين، لأن ذلك يؤدّي إلى ارتفاع المستوى العلمي لدى الجميع، وإن اختلفت مصادر التعليم بين أجنبية وعثمانية. [الولي، 1993، ص: 210]

وبعد تسليم مدحت باشا ولاية سورية سنة 1878م، بدأ العمل الجدّي لتحسين المستوى العلمي في بلاد الشام والتصدّي للإرساليات، وفي ذلك يقول:"أول ما وقع عليه نظري في تلك الولاية هو أن مسلميها قد فشا بينهم الجهل ما عدا العلماء، والسبب في ذلك سياسة الدول الأجنبية في مصر والشام، لأن تلك الدول تفتح المدارس بأموالها، وتمدّها بقوتها فيتعلم فيها أبناء المسلمين. وكانت مدارس الإفرنج تتقدّم كل يوم تقدّماً يُلمس باليد، وليس للحكومة سوى بعض مدارس ابتدائية يقرأ فيها الأحداث القرآن الكريم، فأخذت أفكّر في أمر تعليم أبناء المسلمين وإصلاح مدارسنا". [حتاتة، 2002، 49]

إشارة إلى أن المعاهد والمدارس العثمانية كانت في جميع الأقطار العربية حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر نوع من المدارس الدينية التقليدية، فمنها مدارس تعليمية عرفت باسم "الكتّاب" خاصة بالصغار، وتهدف إلى تعليم العلوم الدينية والشرعية المختلفة مع بعض "العلوم الآلية" الضرورية. وقد كانت هذه المدارس منتشرة في جميع أنحاء البلاد، وكان معظمها ملحقاً بالمساجد والجوامع العامّة. وبقي التدريس في هذه المدارس يسير وفق أساليب قديمة لم تتغير أو تتطور منذ قرون عديدة، ولم تأخذ أدنى حظ في التقدّم الكبير الذي كان قد حصل في أوروبا وفي عاصمة السلطنة العثمانية، في مختلف ميادين العلم والتعليم.

لذلك بقي التعليم في الولايات العربية حتى أواسط القرن التاسع عشر، شأناً خارج وظيفة الدولة، وذلك لانشغال الدولة العثمانية بالكثير من الحروب – مع أسباب كثيرة غيرها – فكانت الدولة العثمانية تعتبر التربية والتعليم شأن ديني، يتولى أمرها أولو الأمر من الطوائف، فالسُّنَّة وهم طائفة الدولة، يدير أمر تربيتهم وتعليمهم مفتي يعينه السلطان، ويترك له حرية تسيير شؤون الطائفة والاهتمام بأمور الأوقاف والمؤسسات الدينية والتعليمية، كما فعلت مع سائر الملل. [الغصيني، 1964م، ص: 17] وإزاء ضعف الدولة، وتغلغل الإرساليات الأجنبية واتساع نفوذها، والعمل على بث روح التفرقة بين أهالي بلاد الشام،

والطعن في الإسلام، وبث الكراهية في نفوس التلاميذ ضد الدولة العثمانية، أصدر السلطان عام 1845م، خطاً همايونياً أكّد فيه على الإصلاح وأن إنشاء مدارس صالحة في أرجاء الإمبراطورية كفيل بالقضاء على الجهل المسيطر. [LEWIS, 1961, P:82] وكفٌّ يد رجال الدين عن المدارس وجعلها خاضعة لإشراف الدولة، بعد أن حول المفتي إلى موظف حكومي، وهذا التدبير كان الخطوة الأولى نحو تسلّم الدولة زمام التعليم كإحدى وظائفها الأساسية.

وبعد أن تولى السلطان محمود الثاني الحكم (1808-1939م) قام بحركة إصلاحات واسعة في بنية الدولة وحياة المجتمع، وأقر بالدور الكبير لمؤسسة التعليم في هذه الإصلاحات، ورأى أن التعليم بوضعه الحالي ليس بوسعه الاستجابة لمتطلبات الدولة، فكان عليه أن يقوم بتحديث التعليم وإنشاء مدارس حديثة. وأكد على أن خلاص الدولة مما تعانيه من التخلف لا يمكن تحقيقه إلا بتطوير التعليم وتوسيعه. [بيات، 2013، ص: 16]

وهكذا أخذت الدولة في التصدى لتغلغل المدارس الإرسالية في بلاد الشام، والحد من انتشارها. فعملوا جاهدين على عرقلة منح التراخيص لها من جهة، وإنشاء العديد من المدارس الحكومية من جهة أخرى، وأصدرت الدولة القانون الخاص بالتعليم عام 1289هـ\1869م، والذي نص في مادتها المئة والتاسعة وعشرون، على أن المكاتب الخاصة التي تأسست، سواء من طرف جماعة أو أفراد، هي من تبعة الدولة العثمانية أو الدول الأجنبية، تتم إدارتها من طرف مؤسسيها أو الجماعات أو الأوقاف التابعة لها، وفي حال هذه المكاتب ستدرس دروساً مغايرة لما هو معمول به في المكاتب العثمانية الأخرى، يجب أن تخضع لمصادقة نظارة المعارف، ويجب أن تحصل المكاتب على رخصة من الجهات المختصة، وفي حال لم تتوفر هذه الشروط لا يحصل المكتب على ترخيص. [B.O.A: Y.EE, 112/6]

لم تكن الدولة العثمانية تعرف جيداً نوايا الدول الأجنبية المبيتة تجاهها، وتدرك أن الغاية الأساسية من تأسيسها هذا الكم الهائل في المؤسسات التعليمية في الولايات ليست لنشر التعليم بين أبناء جالياتها أو بين أبناء الطوائف غير الإسلامية من رعايا الدولة، بل جعل هذه المدارس مراكز لنشر أفكار معادية للدولة العثمانية، وتنشئة جيل موالٍ لهذه الدول. ولهذا ذهبت الدولة وبخاصة بعد نشرها مؤسسات تعليمية رسمية إلى إصدار قرار منعت بموجبه أبناء المسلمين من الدخول في المدارس الأجنبية، إلا أن تطبيق هذا القرار لم يكن بالأمر السهل , لاستغلال هذه الدول وضع الدولة العثمانية وتمكنها من فرض إرادتها عليها بشكل أو بآخر . [B.O.A: ŞD, 2806/25]

وعلى الرغم من تشدد الدولة العثمانية بعدم إعطاء الأذن بفتح أي مدرسة إلا بعد حصولها على ترخيص مسبق، نرى أن هذه الفرمانات لم تطبق فعلياً، حيث انتشرت هذه المدارس في أرجاء الدولة كالنار في الهشيم، ولم يمض وقت طويل حتّى شهدت الدولة العثمانية أعدادًا هائلة من هذه المدارس، وبمستويات مختلفة حتى أن بعضها كان خائفاً على الدولة: "وبخصوص استخدام رهبان البروتستانت في الأماكن التي يقيمون بها في التجمعات مع الأهالي ونشر أفكارهم الدينية، وبث التلقينات المسيحية وافتتاحهم لبعض المكاتب بدون رخصة من الدولة، لذلك يجب التحقيق في هذا الأمر بسرعة"، [B.O.A: DH.TMIK.M, 244/12-1] وفي رسالة أخرى شددت فيها الدولة على الولاة في بلاد الشام بضرورة التأكد ومراقبة أيّ مكتب يُفتتح بدون رخصة: "وبخصوص قيام المسيو جورج بفتح مكتب ومستشفى في عكا وطبريا بدون رخصة من الدولة العلية وسبق أن أرسلنا إلى وزارة الداخلية تلغراف بذلك, فالرجاء التأكيد من ذلك وإجابتنا"، [B.O.A: DH.TMIK.M, 244/12-3] لكن هذه الدول لم تكن تلتزم بهذه الفرمانات لذلك طلبت الدولة من ولاتها

تشكيل لجان للتحقيق بخصوص فتح مدارس أجنبية بدون رخصة. [B.O.A: DH.TMIK.M, 244/12-4]

ومما دفع الدولة العثمانية للتصدي لهذه المدارس , هو أن هذه المدارس الأجنبية كانت تحرم أبناء المسلمين في الصلاة فخافت الدولة من التأثير على عقول التلاميذ، إما تنصيرهم أو تعبئتهم بأفكارهم الهدّامة ضد الدولة العثمانية. لذلك عمدت الدولة إلى إصدار العديد من الفرمانات التي تطلب فيها من إدارة هذه المدراس السماح لهؤلاء التلاميذ المسلمين بتأدية صلاتهم إسوة بالتلاميذ المسيحين ومما جاء في إحداها: "يجب السماح للطلبة المسلمين الموجودين في المكاتب الأجنبية الذعاب إلى الصلاة في المساجد كما يسمح للطلبة النصارى الذهاب إلى الكنائس، ولا يضيق عليهم أحد في هذا الجانب". [B.O.A: DH.MKT, 2726/85] وعلى الرغم من تشدد الدولة العثمانية بمراقبة المدارس الأجنبية وغيرها من تلك التي كانت تفتح من دون ترخيص، إلا أنه وجد الكثير منها، وكانت خافية عن أعين الدولة، وتمارس دورها التبشيري، لذلك عمدت الدولة إلى تنبيه ولاتها بمراقبة هذه المكاتب، والتأكد من حصولها على رخصة لمزاولة العمل: «إلى ولاية بيروت، يتم افتتاح عدد من المكاتب والكنائس والأديرة بلا رخصة من أجل التعليم وتدريس اللغة الفرنسية في مناطق بالقرب من لواء البلقاء، وذلك يؤدي إلى إفساد الكثير من الأطفال المسلمين وغيرهم، لذلك يجب التحقيق من زمن إنشاء هذه المكاتب"، [B.O.A: A.MKT.UM, 1819/78] وكانت الدولة واعية للدور التبشيري الذي تقوم هذه الإرساليات، فتعتمد إلى إيقاف أي مبنى تابع إليها خلال عملية البناء ودون حصوله على ترخيص:"يجب إيقاف المكتب الذي تم إنشاؤه بدون رخصة من طرف الإيطاليين في مكان يعرف بسمعان القانوني". [B.O.A: A.MKT.UM, 1838/73]

وكانت أكثر هذه المكاتب والمؤسسات الخيرية والتعليمية معفاة من دفع الرسوم الجمركية , باعتبارها مؤسسات خيرية , مثلها مثل أي أماكن العبادة , فقد أرسلت بعض المؤسسات الأمريكية طلباً إلى السلطان العثماني , تطلب فيه تجديد إعفاء المؤسسات الخيرية والمكاتب من الرسوم الجمركية. [B.O.A: BEO, 2755/206573]

ومن أجل ضبط هذه المدراس, أصدرت الدولة العثمانية فرماناً إلى كافة ولاتها في المشرق العربي , من أجل مراقبتها لجهة بيع الكتب التي تدرس في مدارسها, والتحقق منها إن كانت تلائم توجيهات الدولة:"إلى ولاة بيروت وحلب والموصل وديار بكر وأضنة وبغداد والبصرة والقدس الشريف , يجب منع الكتب غير الجائزة من التدريس في المدارس". [B.O.A: DH.MKT, 173/47] ولمراقبة عمل هذه المكاتب عن كثب , عمدت نظارة المعارف إلى إنشاء نظام للتفتيش على هذه المكاتب لتكون تحت أنظارها وقد جاء النظام من فصلين .

الفصل الأول:

1- يرتبط التفتيش على المكاتب الأجنبية غير المسلمة بوزارة المعارف الجليلة.
2- يقدم المفتش على المكاتب تقرير للوزارة بما إطلع عليه وشاهده.
3- يفتش على المواد التي يدرسها الطلاب والتحقيق من المشاكل إن وجدت من ناحية التعليم أو الكتب الداراسية.
4- التدريس والمعاملات الأجنبية والديانات والمذاهب والملل كل أنظمتها تابعة للوزارة الجليلة.
5- يستفسر المفتش على المكاتب الأجنبية والإجابة على أسئلته من المدير. [B.O.A: Y.PRK.MF, 1/63]

وأصدرت الدولة العثمانية عدة فرمانات حاولت من خلالها تقييد عمل المدارس الأجنبية , والحد من تغلغلها في المجتمعات الإسلامية .

ونشر أفكارها التي تشوش على عقول الطلاب , وأهمها الحفاظ على المميزات العامة للمجتمع الإسلامي العربي , وعدم زرع الكراهية والحقد ضد الدولة العثمانية , ومن هذه الفرمانات , فرمان يمنع على هذه المدارس قبول أي مسلم , من يرتكب في هذه المكاتب غير المسلمة أي مخالفة ضد الدين الإسلامي والحقوق المقدسة أو المشروعة , ويروج لأفكار الفاسدة يعرض نفسه للمساءلة القانونية , ويجب التفتيش على الكتب المطبوعة , التي تدرس في المكاتب الأجنبية غير المسلمة. [B.O.A: Y.PRK.MF, 1/63]

ونظراً إلى أهمية هذا النظام , حرص السلطان ووزارة المعارف في التشدد في مراقبة هذه المكاتب , ومتابعتها عن كثب , أصدرت نظارة المعارف فرماناً طلبت بموجبه من جميع المفتشين على المكاتب الأجنبية رفع تقاريرها إلى حضرة السلطان ووزير المعارف. [B.O.A: Y.PRK.MF, 3/29]

وعلى الرغم من سعي السلطان عبد الحميد الثاني في التصدي لنشاطات المدارس الأجنبية المعادية للدولة العثمانية , والعمل على ثني أبناء الرعايا من الدخول فيها , إلا أن محاولاته لم تعط النتيجة المرجوة , فذهب إلى أختيار طريق أخر حيث أصدر نظاماً في سنة 1896 م وسع بموجبه صلاحيات مدراء المعارف الأجنبية في الولايات وأهم ما ورد فيها :

1- ربط المدارس الخاصة , أجنبية كانت أو غير إسلامية , بالترخيص الرسمي .
2- تدريس اللغة التركية في المدارس غير الإسلامية , على أن تكون إجبارية في المدارس الرشدية في بداية الأمر وفي المدارس الإبتدائية فيما بعد , ريثما يتوافر معلمين لتدريسها .

3- تصديق المناهج الدراسية والكتب المدرسية من قبل مدراء المعارف في الولايات قبل إعتمادها في هذه المدارس.

4- تقديم تعهّد من قبل مؤسسي المدارس الأجنبية على استحصال الموافقات الرسمية لتأسيسها، والتقيّد بجميع الأنظمة والتعليمات التي تضعها الدولة، وعدم عرقلة تفتيشها من قبل مفتشي المعارف.

5- توفر عدد كافٍ من التلاميذ من أتباع الطائفة غير الإسلامية التي تعتزم تأسيس مدرسة في منطقة من المناطق. [بيات، 2013، ص: 679-678]

وبهذا سعت الدولة إلى تلافي الثغرات الموجودة في المادة 129 من نظام المعارف العام الصادر سنة 1869م. [B.O.A: Y.EE, 112/6] ولكن وعلى الرغم من السياسة المتشددة التي انتهجها السلطان عبد الحميد الثاني تجاه هذه المدارس، إلا أن هذه السياسة لم تعرقل مسيرة هذه المدارس، بل شهدت هذه المدارس إزدياداً كبيراً. ولهذا لم يبق أمام الدولة إلا إستخدام نفس السلاح الذي تستخدمه الدول الأجنبية، أي العمل على زيادة عدد المدارس الرسمية وتوسيعها ونشرها لتشمل أرجاء الدولة المختلفة، وتطويرها لتضاهي المدارس الأجنبية، وهذا ما حدث فعلاً وهو ما يفسّر لنا سبب تأسيس الأعداد الهائلة من المدارس الحكومية في الأماكن التي كانت تحظى بإهتمام الأجانب وخصوصاً بلاد الشام.

وإن كان هناك من كلمة تعكس وجهة نظرنا في الآثار التي ترتبت على وجود المدارس الأجنبية في بلادنا، فلا حرج من القول أن هذه المدارس، ينطبق عليها القول المأثور:"ربَّ ضارةٍ نافعة"، ذلك أن نشاط الإرساليات الأجنبية، فقد أثار في أوساط المسؤولين من الحكّام العثمانيين وفي الزعماء المحليين على حد سواء، الشعور بخطر الغزو الفكري والثقافي الأجنبي، وأيقظ فيهم الوعي القومي والديني، وحملهم على النزول إلى ساحة التعليم، وإنشاء المدارس على أسس عصرية جديدة، كي يساعدوا المواطنين على الإحتفاظ

بشخصيتهم الفكرية الأصلية، واللحاق بركب المدينة الحديثة لمواجهة المستقبل، مزودين بالثقة بأنفسهم والقدرة على التطور والتقدّم.

بدأت الدولة العثمانية تزيد من تأسيس المدارس الحكومية في ولايتي سورية وبيروت (في بلاد الشام) بناء على تقارير ولاتها ومديريات المعارف، ومنها ما أرسله مدير المعارف بيروت، وما جاء فيه:"إلى وزارة المعارف الجليلة: حيث لا توجد مكاتب إبتدائية بقدر كافٍ في بيروت حتى الوقت الحالي تكفي للطلبة الذكور والإناث، مع العلم بأن المكاتب الأجنبية كثيرة هناك، ينبغي أن تكثر الإدارة السنّيّة من المكاتب الإبتدائية، حتى لا يذهب أطفال المسلمين من الجنسين إلى المدارس الأجنبية". [B.O.A: BEO, 52/39072]

وجاء في رسالة أخرى من والي بيروت تحذر السلطات العثمانية من مغبة ترك ساحة التعليم حكراً على الإرساليات الأجنبية، والإسراع بفتح مدارس للمسلمين: «إلى جناب الحضور السامي، تم من قبل الأهالي شراء بعض الأماكن والعقارات في بيروت من أجل تأسيس مكاتب ابتدائية للذكور والإناث، لأن المكاتب الموجودة فيها قليلة، ولا تكفي لأعداد اللاب، وذلك حتى لا يذهب أطفال المسلمين إلى المكاتب الأجنبية الموجودة بكثرة في بيروت، وخصوصاً "البنات". [B.O.A: BEO, 579/43404]

لذلك جاء في نظام المعارف الصادر عام 1289هـ\1869م:

- الفصل الأول – المادة الثالثة: إنشاء مكتب بكل قرية، وسيكون مكتب مخصص للمسلمين وآخر للمسيحيين.
- المادة السادسة: مدة الدراسة للمكاتب الإبتدائية أربع سنوات.
- المادة التاسعة: إجبارية التعليم بالنسبة للإناث يكون من سن السادسة لغاية العاشرة، والذكور من سن السابعة إلى الحادية عشر.

- المادة الثانية عشر والثالثة عشر: التعليم إلزامي إلاّ في حالات الأعذار الشرعية. [B.O.A: Y.EE, 112/6]

ففي ولاية بيروت أوردت سالنامة الولاية لسنة 1311-1312هـ، [سالنامة ولاية بيروت لسنة 1311-1312هـ، ص: 244-248] أن عدد المدارس الإبتدائية قد بلغ 211 مدرسة إما أعداد المدارس الإبتدائية في ولاية بيروت وحسب سالنامة نظارة المعارف العمومية لسنة 1317هـ، [سالنامة نظارة المعارف العمومية لسنة 1317هـ، ص: 498-514] فقد بلغ 236 مدرسة , بينهما سالنامة ولاية بيروت بلغ 300 مكتب للذكور والإناث. [سالنامة ولاية بيروت لسنة 1326هـ، ص: 96-97]

أما في ولاية سورية فقد بلغت المدارس الإبتدائية 129 مدرسة وفي ولاية حلب 213 مدرسة , أما في القدس فقد بلغت 30 مدرسة، [معارف نظاراتي عمومية إحصائيات قلمي، 1329-1330هـ، ص:1ب] وشهدت المدارس الرشدية إزدياداً وإنتشاراً بشكل ملفت للنظر بعد سنة 1870 م بحيث غطّت كل أرجاء الدولة , حتى بلغ عددها في السنة الداراسية 1874 – 1875 م حوالي 400 مدرسة إنتشرت في الولايات العثمانية المختلفة , الأمر الذي يدل على مدى رغبة الدولة في نشرها وإقبال الأهالي على تعليم أبنائهم فيها هذا من جهة , والتصدي للإرساليات الأجنبية من جهة أخرى. [بيات، 2013، ص: 235]

الخاتمة:

نتيجة تسامح الدولة العثمانية مع الأقليات الدينية وخصوصاً الأجانب استفادت هذه الأقليات من الامتيازات الممنوحة لها من قبل السلطان , واستخدمت هذه الأقليات الامتيازات بطرق غير مشروعة فراحت تعمل على بث روح التفرقة بين الطوائف والمذاهب عبر تأسيسها لمدارس إرسالية لجهة تعليم أبنائها. فكان لمجيئ هذه الإرساليات التبشيرية المسيحية وتنافسها على اجتذاب أهالي بلاد الشام إلى المدراس التي أنشأتها لخدمة أغراضها , أثر في إذكاء الخلاف الطائفي , وكانت هذه الإرساليات تعمل على بث روح الكراهية والحقد بين أبنائها ضد الدولة العثمانية . لذلك فقبل تأسيس المدارس الحكومية العثمانية , كانت بلاد الششام ساحة مفتوحة للمدارس الإرسالية الأجنبية منذ بداية القرن التاسع عشر , وعندما أحسّت الدولة بخطرها شمرت عن ساعديها , ونزلت إلى ساحة التعليم على الرغم من تأخر الدولة في إفتتاح المدارس الحكومية إلا أنها استطاعت خلال فترة وجيزة من ملئ الفراغ الذي أحدثه غيابها , وتمكنت من التصدي للأفكار الهدامة التي حاولت الإرساليات نشرها بين أهالي بلاد الشام وبذلك استطاعت الدولة , بالرغم من كثرة انشغالاتها من الحفاظ على الهوية الإسلامية لبلاد الشام .

وبالرغم من تأخر الدولة العثمانية في تأسيس عدد كبير من المدارس، للتصدّي لهذه الإرساليات، عملت الدولة جاهدة للحفاظ على الهوية الإسلامية، لكن صراحةً، لم تستطع كبح جماح هذه الإرساليات حيث استطاعت العمل على بث روح القومية بين أبناء الدولة العثمانية، وعملت جاهدةً لتفتيت الدولة، وكان لها دور كبير في سقوط الدولة من خلال بث روح التفرقة بين الطوائف وإذكاء القوميات بين الأقليات الآثنية في الدولة العثمانية.

الملاحق:

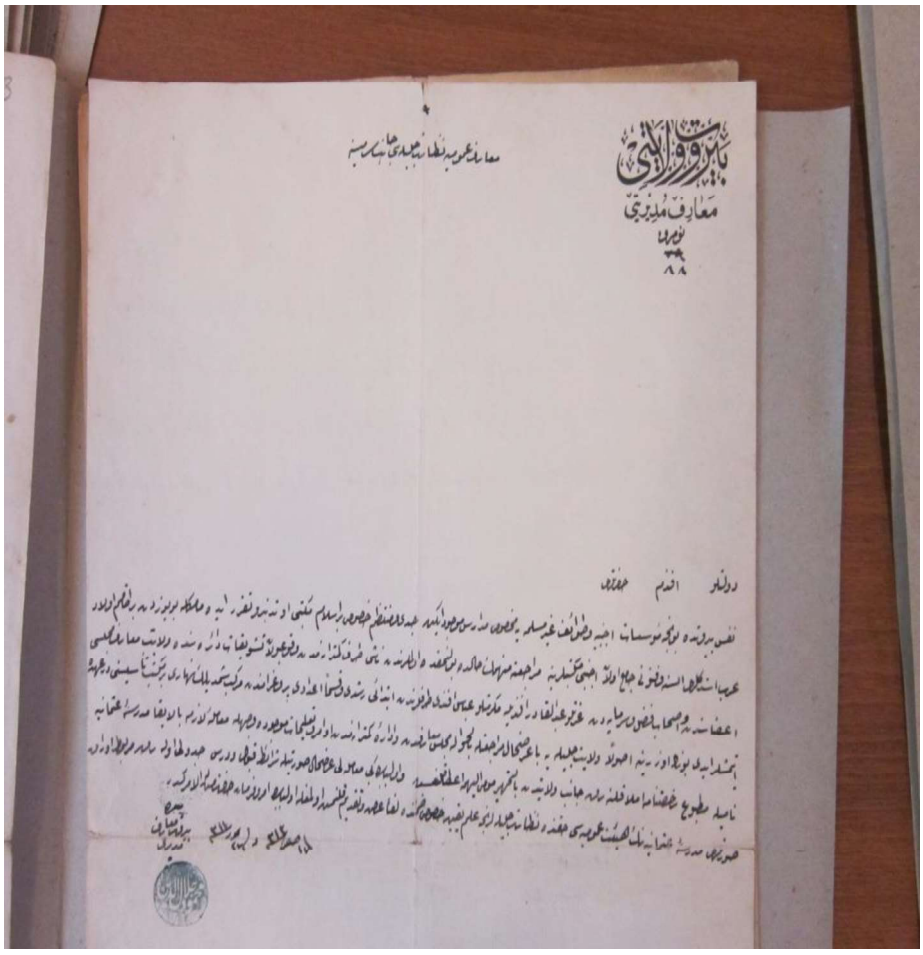

وثيقة من مدير معارف بيروت يطلب من الدولة العثمانية فتح مدارس تابعة للدولة بسبب كثرة المدارس الإرسالية والمسيحية

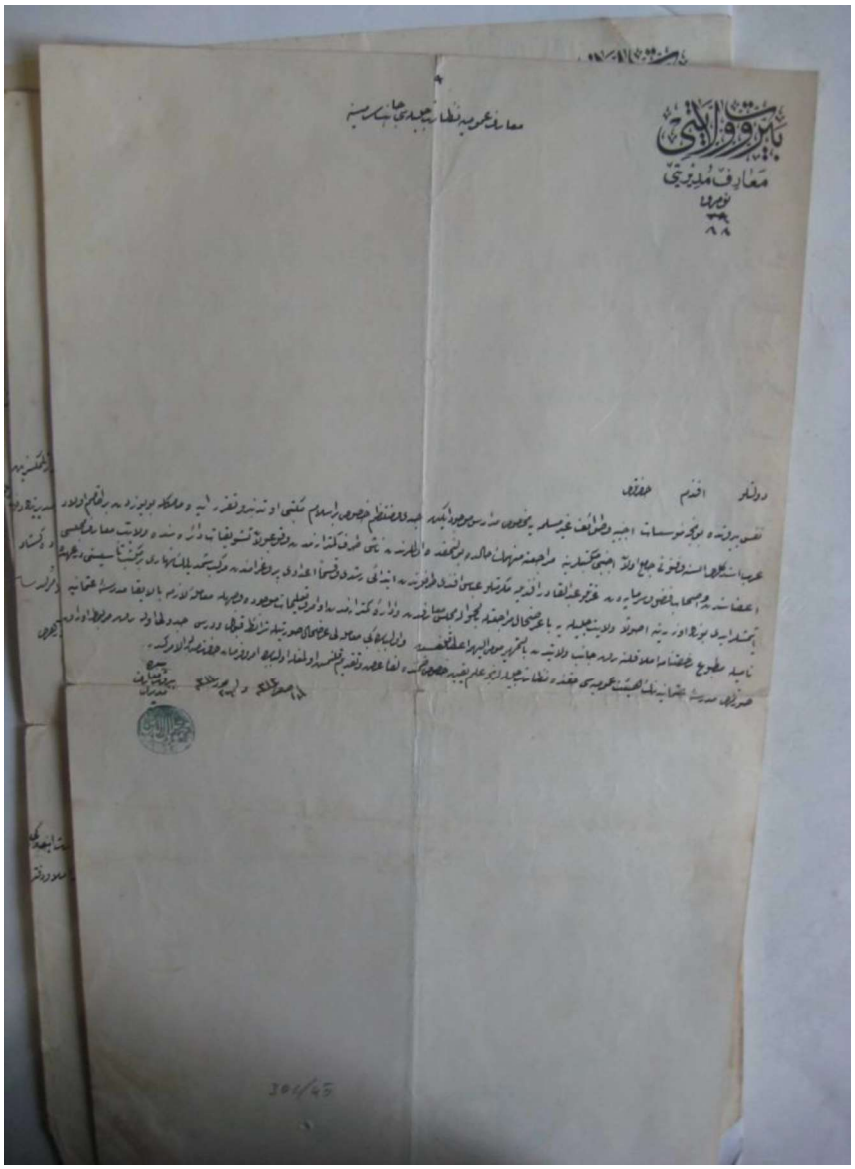

وثيقة من عبد القادر قبّاني وسليم الزهري إلى السلطات العثمانية بضرورة فتح مدراس للمسلمين في بيروت بسبب كثر المدارس الإرسالية.

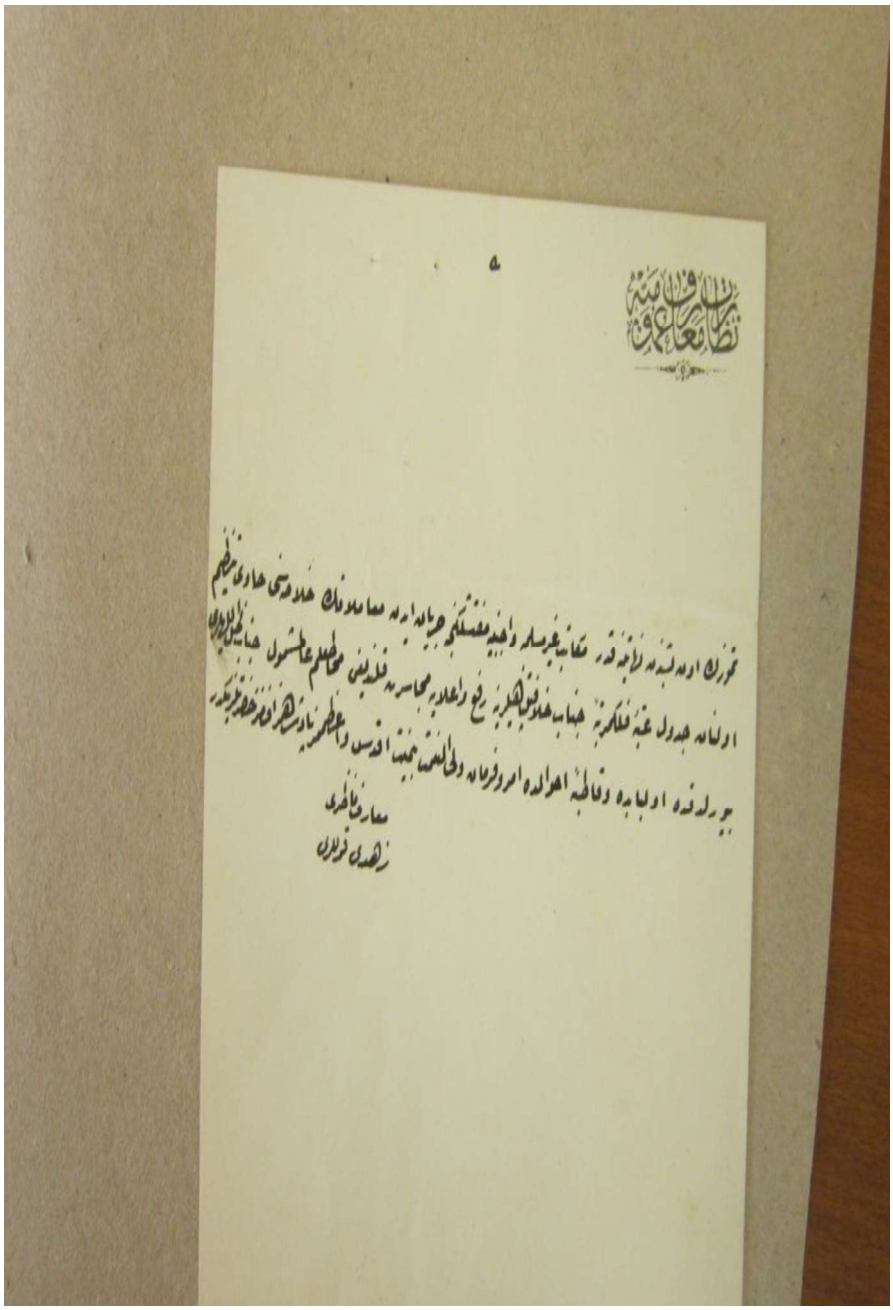

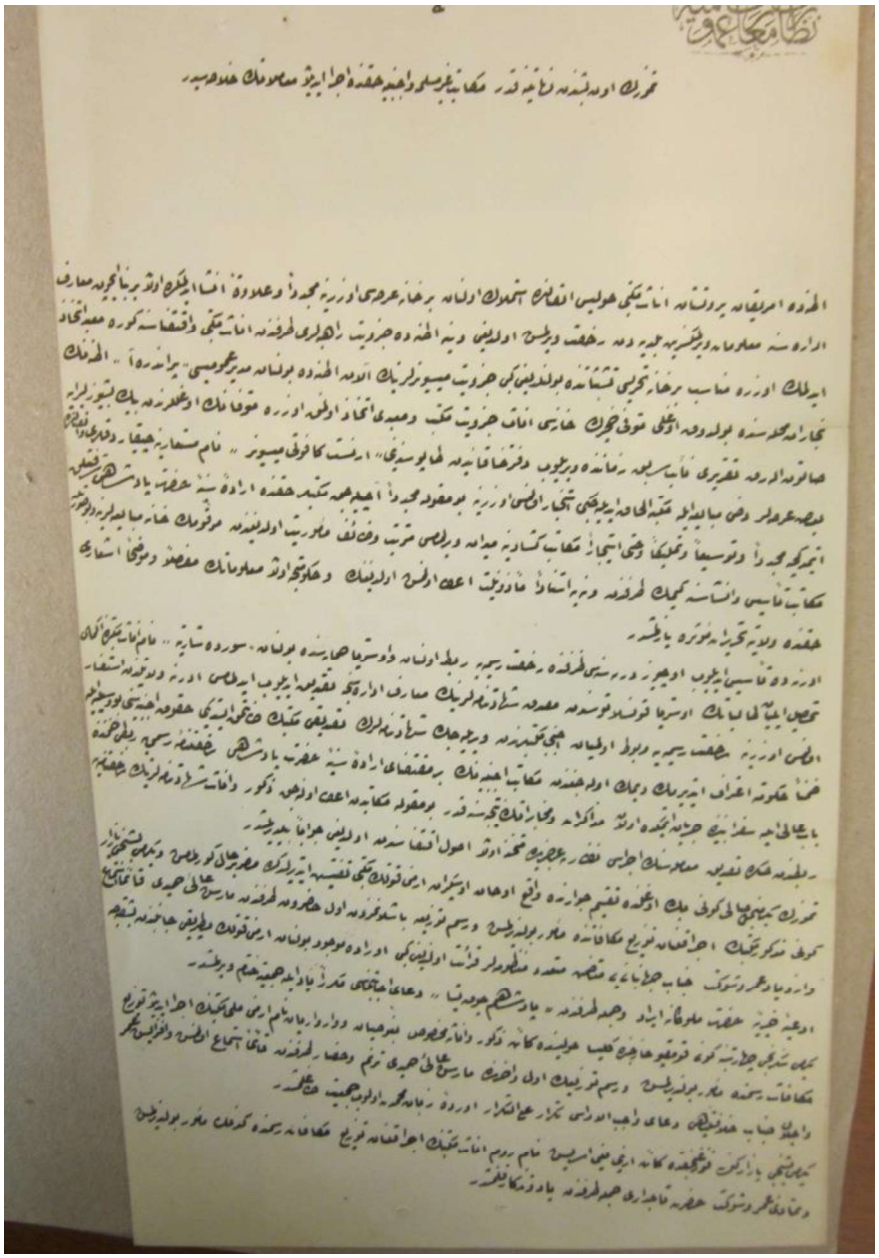

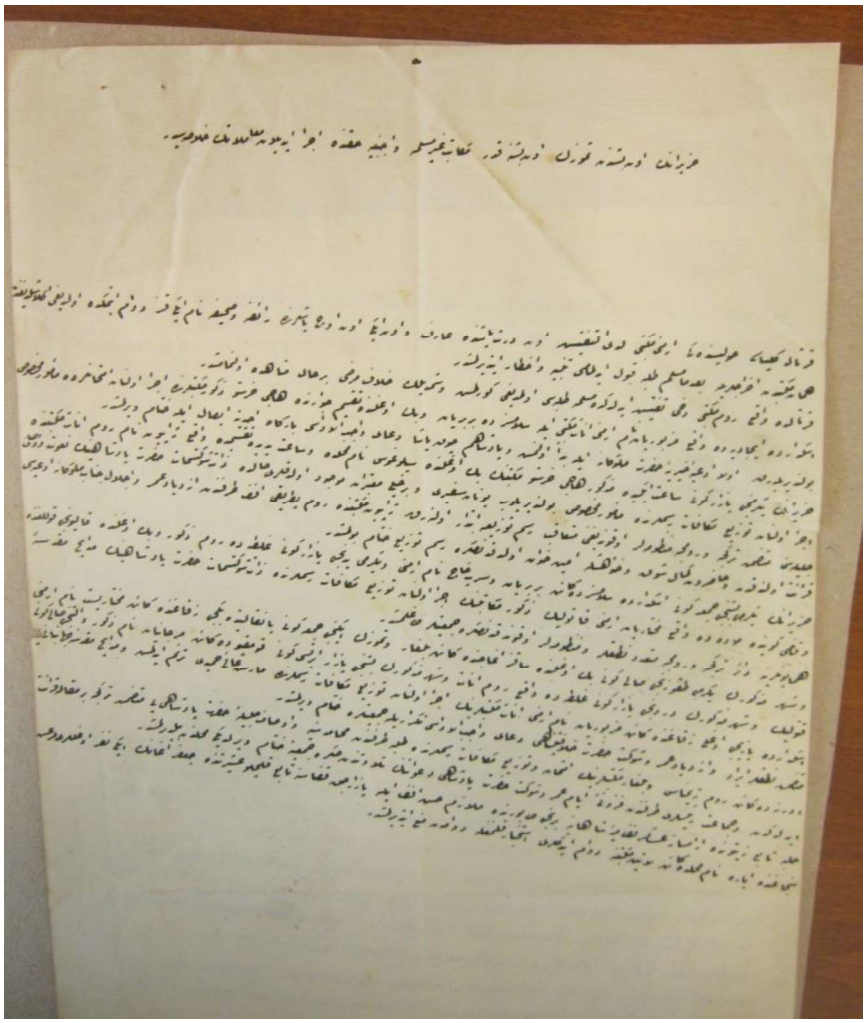

فرمان سلطاني يمنع على المدارس الإرسالية عدم قبول أي طالب مسلم وعدم إرتكاب أي مخالفة ضد الدين الإسلامي والحقوق المقدّسة وعدم الترويج للأفكار الفاسدة والتفتيش على الكتب المطبوعة التي تدرّس بهذه المكاتب.

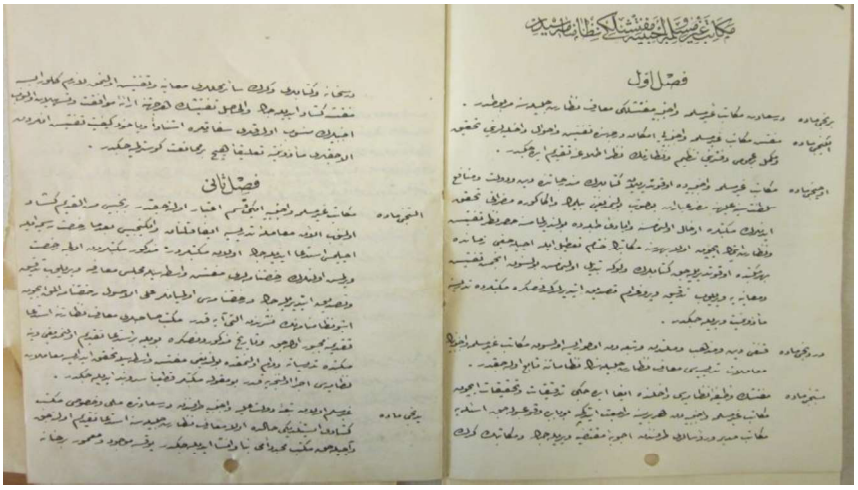

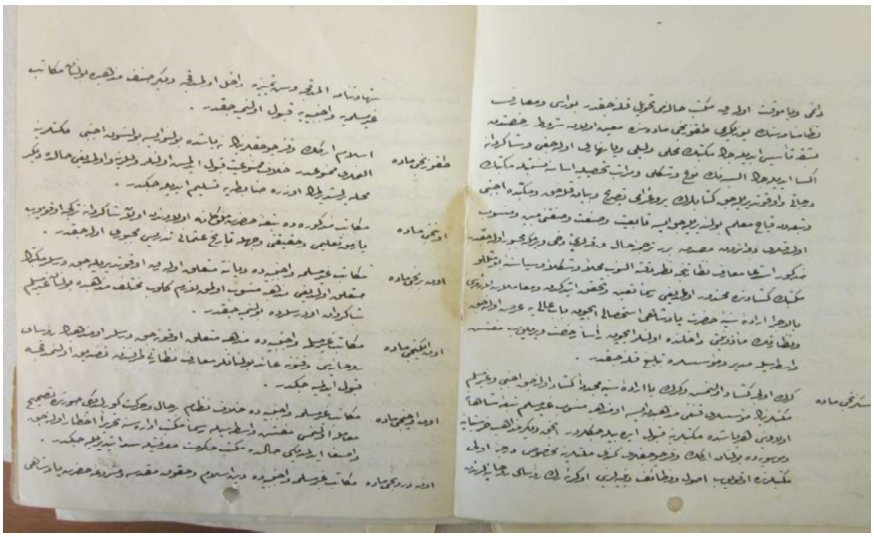

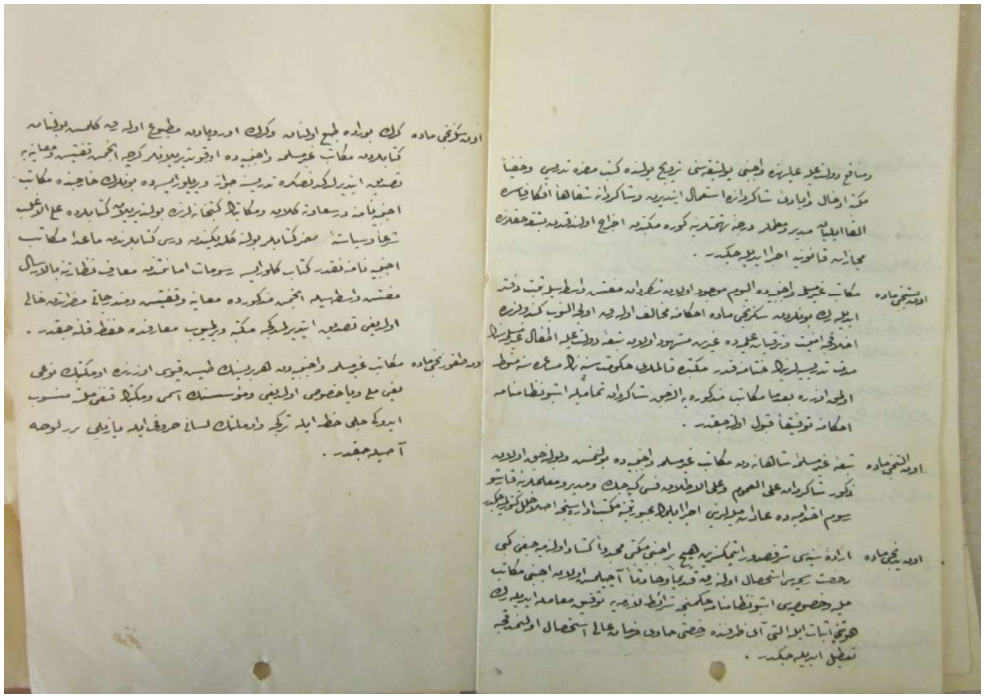

نظام التفتيش الذي أصدرته الدولة العثمانية على المدارس الإرسالية.

لائحة المصادر والمراجع:

الوثائق العثمانية:

1- B.O.A: BEO, 579\43404.
2- B.O.A: MF.MKT, 302\45.
3- B.O.A: DH.MKT, 173\47.
4- B.O.A: Y.EE, 112\6.
5- B.O.A: ŞD, 2806\25.
6- B.O.A: DH.TMIK.M, 244\12-1.
7- B.O.A: DH.TMIK.M, 244\12-3.
8- B.O.A: DH.TMIK.M, 244\12-4.
9- B.O.A: DH.MKT, 2726\85.
10- B.O.A: A.MKT.UM, 1819\78.
11- B.O.A: A.MKT.UM, 1838\73.
12- B.O.A: BEO, 2755/206573.
13- B.O.A: Y.PRK.MF, 1\63.
14- B.O.A: Y.PRK.MF, 3\29.
15- B.O.A: BEO, 52\39072.
16- سالنامة ولاية بيروت لسنة 1311-1312هـ.
17- سالنامة نظارة المعارف العمومية لسنة 1317هـ.
18- سالنامة ولاية بيروت لسنة 1326هـ.
19- معارف نظاراتي عمومية إحصائيات قلمي 1329-1330هـ.

ثانياً: محاضر جلسات جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية لعام 1296هـ.

ثالثا: المراجع العربية:

1- بني المرجة، موفق: صحوة الرجل المريض والسلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية، 1996، ط8، دار البيارق، بيروت.

2- بيات، فاضل: 2013، المؤسسات التعليمية في المشرق العربي العثماني، دراسة تاريخية في ضوء الوثائق العثمانية، منظمة التعاون الإسلامي (أرسيكا)، إستنبول.
3- بيهم، محمد جميل: فلسفة التاريخ العثماني، شركة فرج الله للمطبوعات، بيروت.
4- زين، نور الدين: 1979، نشوء القومية العربية، ط3، دار النهار، بيروت.
5- قبيسي، حسّان: 1999، الدولة والتعليم في لبنان، ط1، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت.
6- الفجر الصادق: 1296هـ\1879م، الأعمال المدوّنة لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت، بيروت.
7- أوغلي، إكمال الدين إحسان: 1999، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعيداوي، إستنبول.
8- الولي، الشيخ طه: 1993، بيروت في التاريخ والحضارة والعمران، ط1، دار العلم للملايين، بيروت.
9- قلعجي، قدري: 1958، مدحت باشا أبو الدستور وخالع السلاطين، ط3، دار العلم للملايين، بيروت.
10- حتاتة، يوسف كمال بك: 2002، مدحت باشا (حياته – مذكراته – محاكمته)، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت.
11- الغصيني، رؤوف: 1964، الدولة والتعليم الخاص في لبنان، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأمريكية، بيروت، لبنان.

رابعاً: المراجع الأجنبية:

1- Necmettin Tozlu: Osmanli Imparatorlugunda Misyoner okullari, Osmanli Yeni Turkiye Yayinlari, Ankara, 1999, PP:334-335

2- Atilla Çetin: Maarif Naziri Zuhdi Paşa'nin Osmanli Devletindeki Yabanci Okullar Hakkindaki: Raporu, Istanbul Uni Ede. Fak. Güney-Doğu Avrupa araştirmalari Dergisi Vol: 10-11, 1983, P-194.

3– Bernard Lewis: The Emergency of modern Turkey, London, Oxford, 1961, P82.

خامساً: الدوريات:

1- جريدة ثمرات الفنون.